رأي القدس

ازمة «موانئ دبي» والعنصرية الامريكية

■ تتجه ازمة ادارة شركة موانئ دبي العالمية مع الادارة والكونغرس الامريكيين الى الحل، ولكن بعد ان تركت اثاراً سلبية على سمعة الولايات المتحدة كدولة تروج للعولمة الاقتصادية والتجارة الحرة، واقتصاد السوق.

بالامس اكدت الشركة ما اعلنه السناتور الامريكي جون وورنر من انها ستنقل عمليات تشغيل الموانئ الامريكية الستة التي شملتها صفقة شراء شركة «بي. اند. او» البريطانية الى هيئة امريكية.

وهذا التأكيد يعني ان الشركة تراجعت امام الضغوط التي مارسها بعض اعضاء الكونغرس للحيلولة دون ادارتها للموانئ الامريكية الستة، لانها شركة عربية لا يمكن الاطمئنان اليها من الناحية الامنية.

البيت الابيض ايد الصفقة، والرئيس بوش ساندها شخصيا، ولكن المشرعين الامريكيين، وخاصة السيدة هيلاري كلينتون، ممثلة نيويورك في مجلس الشيوخ عن الحزب الديمقراطي، عارضوها بشدة بحجة ان اثنين من مواطني دولة الامارات العربية المتحدة، مروان الشحي وزميله الحمادي، كانا من بين افراد المجموعة التي خطفت الطائرات وهاجمت برجي التجارة العالمي ومقر البنتاغون في واشنطن اثناء احداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) الشهيرة.

الاعذار التي تسلح بها الكونغرس للاعتراض على الصفقة، وحصوله على مهلة شهرين للتداول بشأنها، كانت واهية، بل عنصرية في الوقت نفسه، فلو كانت الشركة الفائزة بالصفقة غير عربية لما سمعنا عن كل هذه الضجة في الكونغرس او غيره من المؤسسات الامريكية.

دولة الامارات العربية المتحدة دولة صديقة للولايات المتحدة، وحكومتها تبنت دائما السياسات الامريكية في المنطقة، وكانت وما زالت حليفا وثيقا يمكن الاعتماد عليه، ومن المؤكد ان هذا الحلف الامريكي الاماراتي سيتعزز اكثر في حال تدهور العلاقات الامريكية ـ الايرانية الى مرحلة المواجهة العسكرية بسبب البرنامج النووي الايراني.

فحكومة الامارات ساهمت في تمويل حرب تحرير الكويت، وقدمت وتقدم تسهيلات عسكرية للقوات الامريكية في الخليج، وكشف مسؤول اماراتي ان سفن الاسطول الامريكي زارت ميناء جبل علي في دبي حوالي ستمئة مرة في العام الماضي. ومعظم الجنود الامريكيين في العراق يقضون اجازاتهم في امارة دبي لما تتسم به من اجواء انفتاحية.

فاذا كانت دولة على هذه الدرجة من التقارب مع الولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة غير مسموح لاحدى شركاتها بالاشراف الاداري، وليس الامني، على موانئ امريكية، فان هذا يعني ان كل الاحاديث الامريكية حول التجارة الحرة، واقتصاد السوق مجرد اكاذيب، واحاديث تفتقر للحد الادنى من المصداقية.

الموانئ والمطارات الامريكية هي المخترقة امنيا وليست الموانئ والمطارات العربية، بما في ذلك مطارات دولة الامارات العربية وموانئها، واحداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) لم تقع في اي عاصمة عربية بل في نيويورك وواشنطن، ولكنها الازدواجية الامريكية، والمشاعر العنصرية المتأصلة ضد العرب في المؤسسات الامريكية وخاصة الكونغرس.

ازمة شركة موانئ دبي العالمية مع المشرعين الامريكيين تعطي دليلا اضافيا بان الاستثمارات العربية في الخارج، وخاصة في الولايات المتحدة، غير آمنة في ظل هذه الازدواجية واتساع نطاق المشاعر المعادية للعرب والمسلمين، وهو عداء لا يفرق بين حليف وغير حليف.

حين تشتغل الطواحين بمياه «إيباك» وأحمدي نجاد... سواء بسواء!

صبحي حديدي *

■ النشيد الوطني للدولة العبرية غاب السنة الماضية عن المؤتمر السياسي السنوي الذي تعقده «لجنة الشؤون العامة الأمريكية ـ الإسرائيلية»، أو الـ AIPAC، لأسباب قاهرة والحقّ يُقال (انكشاف أمر مواطنَيْن أمريكيين من كبار الموظفين في الإدارة، كانا جاسوسين لإسرائيل). ورغم أنّ تلك الاسباب ما تزال قائمة، إذ تبدأ محاكمة ستيف روزن وكيث وايزمان الشهر القادم، فإنّ نشيد الـ«هاتكفا» تعالى ودوّى في افتتاح مؤتمر هذا العام، وكأنّ شيئاً لم يكن، أو كأنّ مؤتمر 2005 كان الاستثناء فقط. وأمّا في ما يخصّ السياسات، موضوع المؤتمر في نهاية المطاف، فإنّ كبار الخطباء (الذين يحدث أنّ بعضهم من كبار رجالات الإدارة في آن: من نائب الرئيس ديك شيني، إلى المندوب الدائم في مجلس الأمن جون بولتون...)، وزعماء الدولة العبرية (بنيامين نتنياهو، إيهود أولمرت، وعمير بيرتز...)، وأقطاب المحافظين القدماء والمحافظين الجدد (نوت غنغريش، ريشارد بيرل...)، تباروا في أمر واحد وحيد: تحذير الأمم من «حماس»، وتخويف البشرية من إيران.

وأمّا جوهر التحذير والتخويف فهو، بقدرة التلفيق الفريدة التي يتحلى بها أولئك الخطباء المفوّهون، متماثل متشابه متطابق: الإرهاب مع «حماس»، والنازية على يد إيران! خذوا، على سبيل المثال، سوزان كولينز، الجمهورية وعضو الكونغرس عن ولاية ماين، التي حثّت الإنسانية على الاختيار بين «عالم شمبرلين أو عالم شرشل»، في إشارة إلى رئيسَي وزراء بريطانيا نيفيل شمبرلين (الذي استرضى النازية) ووِنستون شرشل (الذي حارب هتلر). أو خذوا، في مثال آخر، المدير التنفيذي لـ«إيباك»، الذي استبق خطبته بعرض شرائط وثائقية تقارن بين هتلر والرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، قبل أن يقول بيقين مذهل: «إنّ التوازيات بين 5 آذار (مارس) 1933، و5 آذار (مارس) 2006 صاعقة في تشابهها، مخيفة في عواقبها».

والحال أننا لا ينبغي أن ننتظر ما هو ألطف من هذه المقارنة، أو أخفّ من تلك البلاغة، أو أقلّ من هذا الحشد، في محفل يعكس ذروة النفوذ اليهودي ـ الصهيوني في الولايات المتحدة. وما يقلق، استطراداً، ليس أن يتبارى الخطباء في خطب ودّ الدولة العبرية وتأثيم «حماس» وإيران، بل أن تصبّ القيادة الإيرانية ذاتها الكثير من الزيت على هذه النيران، وتنقل فيوض المياه التي تدير طواحينها... الدائرة أصلاً في ما يشبه السعار والهستيريا! هنا ثلاثة أمثلة:

ـ في 16 شباط (فبراير) الماضي نشرت «روز»، الصحيفة الإيرانية الإصلاحية على الإنترنيت، تقريراً مثيراً يفيد بأنّ محسن غرافيان، وهو تلميذ آية الله مصباح يزدي الذي يُعتبر الأبَ الروحي والمرشد الديني للرئيس الإيراني أحمدي نجاد، تحدّث للمرّة الأولى عن فتوى تجيز استخدام السلاح النووي حسب الشريعة الإسلامية، وذلك على نقيض الآراء السابقة التي كانت تعتبرها مخالفة للشريعة الإسلامية لأنها سلاح يفتك بالبشر جماعياً وبلا تمييز. ولم تمض بضعة أيام حتى نقلت وكالة الانباء الإيرانية هذه التصريحات، مماً عنى أنها باتت جزءاً من السياسة الرسمية العليا للدولة.

ـ وفي 11 من الشهر ذاته ألقى أحمدي نجاد خطبة من التلفزة الإيرانية، جاء فيها: «حين نعترض على الأوروبيين (بخصوص الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للنبيّ محمد) يقولون: لدينا حريّة تعبير في بلداننا. إنهم يكذبون حين يقولون إن لديهم حرية. إنهم رهائن في أيدي الصهاينة. وشعوب أوروبا وأمريكا هي التي يجب أن تدفع الثمن»، ثمّ ختم بهذا التهديد: «يجب أن تحمدوا الله لأنّ شعبنا تصرفَ معكم بشكل نبيل حتى الآن، وكان صبوراً عليكم. فلا تجعلونا نفقد صبرنا. الشعب استيقظ. عالم الإسلام استيقظ»!

ـ وفي الأولّ من شباط، خلال مؤتمر صحافي نقلته التلفزة الإيرانية، خاطب علي لاريجاني، الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، حكومات أمريكا والغرب كما يلي: «نوصيكم أن تتعلموا الدرس من التاريخ. لا تكرروا ما ارتكبتموه في الماضي وندمتم عليه. الشعب الإيراني متحمس وشجاع. لا تعبثوا بالكبرياء القومية للإيرانيين، لأنكم ستواجهون رداً حازماً. الأشياء سوف تتغيّر بالنسبة إليكم».

هذه ثلاثة نماذج، خلال نصف شهر فقط، تعكس المناخ السياسي الذي يسود إيران منذ انتخاب أحمدي نجاد رئيساً في أواخر حزيران (يونيو) السنة الماضية، وهو الحدث المباغت الذي شكّل انعطافة حاسمة ومفاجئة، حتى أنّ البعض أطلق عليه صفة «الثورة الإسلامية الثانية». غير أنّ الشعبوية هي الصفة الأفضل لوصف الخطاب السياسي والفكري للرئيس الإيراني، الذي يمزج بين التعبئة الدينية ودغدغة المشاعر القومية والتحريض العاطفي ضدّ الغرب والولايات المتحدة، اعتماداً على ثلاثة محاور: توطيد النهج المحافظ للثورة الإسلامية تحت ستار إحياء تراث الإمام الخميني، وتضخيم النزاع حول تخصيب اليورانيوم وتحويله إلى قضية قومية بامتياز، وأخيراً الطعن في صحّة الهولوكوست والدعوة إلى محو إسرائيل من الوجود.

ومن الواضح أنّ نجاد يستغلّ قضية مشروعة من حيث المبدأ، هي حقّ إيران في حيازة التكنولوجيا النووية المدنية، أو حتى حقّها في تخصيب اليورانيوم لأسباب عسكرية بالنظر إلى أنّ الدولة العبرية تمتلك القنبلة النووية لتوّها، ولا أحد في المجتمع الدولي يتفوّه بكلمة اعتراض واحدة، كما أنّ وكالة الطاقة النووية لم تتجاسر حتى الآن على تفتيش المنشآت النووية الإسرائيلية. واستطراداً، يتكىء أحمدي نجاد على هذه النقطة، ثمّ يُضيف إليها معاناة الشعب الفلسطيني على يد جيش الإحتلال الإسرائيلي، خصوصاً تلك السياسات الاشدّ وحشية في عهد رئيس الوزراء أرييل شارون، لكي يطالب بمحو إسرائيل من الخريطة، والتشكيك بالهولوكوست الذي يعدّه السبب في الحظوة الخاصة التي تتمتع بها إسرائيل في الغرب وأمريكا.

لكنّ خطاب أحمدي نجاد في المحورين الأولّ والثاني، أي إحياء افكار الثورة الإسلامية ودغدغة الشعور القومي الإيراني، يثير القلقَ بقدر ما يبدو متهافتاً بالمعنى السياسي والفكري. ذلك لأنه يعتبر إحياء أفكار الثورة الإسلامية بمثابة استمرار للنهضة التي قادها النبيّ محمد، وأنّ جميع الأهداف السياسية والإقتصادية والثقافية يجب أن تخدم تجسيد المُثُل الإسلامية، وإلا فإنّ المجتمع الإيراني سوف يتفكك وينهار تدريجياً. وفي خطاب ألقاه أواسط تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي أمام عشرات الآلاف، قال أحمدي نجاد: «إنّ من واجبنا إعادة توجيه الشعب إلى تلك المُثُل المجيدة، وأنّ نقود الخطى نحو تأسيس مجتمع إسلاميّ قويّ متقدّم. ينبغي أن تنبثق إيران كبلدٍ جبّار وقوّة عظمى».

هذا في واجهة الحكم، أي في المواقف المعلنة على منابر الخطابة وسط الحشود الهادرة، ومن شاشات التلفزة أمام الملايين داخل إيران وخارجها. أمّا في الكواليس فإنّ صعود أحمدي نجاد يمثّل صراعاً ضارياً على السلطة الفعلية ليس بين المحافظين والإصلاحيين كما كانت الحال في ولايتي الرئيس السابق محمد خاتمي، بل بين أجنحة الفئات المحافظة ذاتها أساساً، وفي أعلى هرم السلطة. ومن المعروف أنّ الرئيس الإيراني هزم منافسه المحافظ والرئيس الأسبق علي أكبر هاشمي رفسنجاني في جولة ثانية بنسبة 62 %، وأنّ نسبة المشاركة بلغت 60 %، مماّ دلّ على أنّ الإصلاحيين قاطعوا الإنتخابات عملياً. وهكذا انتقل مركز القوّة من المجموعة الدينية ـ البيروقراطية المحافظة التي مثّلها آيات الله التقليديون ممّن خلفوا الإمام الخميني في مختلف مراكز القرار، إلى المجموعة الدينية ـ العسكرية المتشددة كما يمثلها تحالف الجيل الثاني من آيات الله (آية الله مصباح يزدي بصفة خاصة)، والحرس الجمهوري، وأجهزة الإستخبارات المعروفة باسم الـ«باسجي».

أوضح ردود الأفعال الإيديولوجية من جانب الإصلاحيين جاءت على لسان الرئيس السابق خاتمي نفسه، حين أعلن أنّ متشدّدي إيران «يطمحون إلى محاكاة اسامة بن لادن»، وهم بذلك «يعطون أفضل الذرائع للأعداء كي يتهجموا على الإسلام وإيران»؛ وأنهم يعتقدون أنّ «الولاء للديمقراطية والحرية والتقدم تلحق الضرر بالبلد الوحيد الثوري في العالم الإسلامي (أي إيران)، ولهذا نراهم ينافسون الطالبان في الدعوة إلى العنف وارتكاب جرائم مناهضة معادية للدين».

ومن جانب آخر، إذا كان المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي قد تظاهر بالحرص على التوازن بين فريقي المحافظين والإصلاحيين، واعتبرهما «جناحين لا بدّ منهما لكي يحلّق طائر الثورة الإسلامية»، فإنه انحاز منذ البدء إلى الفريق الأولّ، بل رجّح كفّة المجموعة الدينية ـ العسكرية المتشددة كما مثّلها أحمدي نجاد على المجموعة الدينية ـ البيروقراطية المحافظة التي مثلها رفسنجاني. لكنّ العديد من المؤشرات اللاحقة تؤكد أنّ المجموعة الرابحة راحت تبسط نفوذها أكثر فأكثر على نحو أخذ يطال بعض شبكات السلطة التابعة مباشرة لخامنئي، وأخذ يهدّد بانحسار بعض نفوذه. وليس الخلاف العلني الذي اندلع حول تحديد موعد عيد الفطر الأخير، بين آيات الله التابعين لخامنئي وثلاثة من آيات الله المنضوين في فريق أحمدي نجاد، سوى صورة المظهر على ما أخذ يحتدم في الباطن من خلافات عميقة.

وليس مدهشاً أن يكون الإحتلال الأنغلو ـ أمريكي للعراق، وسياسات الولايات المتحدة والدولة العبرية إجمالاً، هي بين أفضل العوامل المساعدة على ترسيخ جاذبية خطاب أحمدي نجاد الشعبوي التحريضي في أعين الشارع الإيراني العريض، بخصوص المحاور الرئيسية الثلاثة التي يقوم عليها خطابه السياسي. وحين قامت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس بجولة في منطقة الشرق الأوسط أواخر الشهر الماضي، وكان هدفها الاساسي محاصرة فوز «حماس» بغالبية ساحقة في المجلس التشريعي الفلسطيني وتشديد الضغوط على إيران ومحاولة عزلها في المحيط الإسلامي، فإنها في الواقع كانت تصبّ المياه في طاحونة خطاب أحمدي نجاد قبل أن تلحق به أيّ أذى! السفير الأمريكي في العراق، زلماي خليل زاد، ساهم بدوره في خدمة أحمدي نجاد حين لوّح بأنّ واشنطن لن تقبل مشاركة «أشخاص طائفيين» في الحكومة العراقية، أي أشخاص شيعة في عبارة أوضح، فردّ عليه رئيس الوزراء العراقي المكلّف، إبراهيم الجعفري، بأنّ «العراقيين لن يقبلوا تدخلا في شؤونهم»...

ولكي تتضح معادلة الضخّ المتبادل للمياه التي تسيّر الطواحين، للمرء أن يعود بالذاكرة إلى أيار (مايو) 2004، حين ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش خطبة أمام مؤتمر الـ«إيباك» السنوي، فقال: «أنتم تقومون بعمل هامّ، وأرجو أنكم تدركون هذا. ففي واشنطن وخارجها، أنتم تلفتون الانتباه إلى التحديات الأمنية الكبرى في عصرنا. أنتم تثقفون أعضاء الكونغرس والشعب الأمريكي حول الأخطار المتزايدة لانتشار الأسلحة. وفي قرن جديد محفوف بالمخاطر، يصبح عملكم أكثر حيوية من أيّ يوم مضى»! الدولة العبرية لم تكن غائبة عن فقرة الامتنان هذه تحديداً، فقال بوش: «إنّ لدى أمّتنا، ولدى أمّة إسرائيل، الكثير المشترك. كلانا أمّة فتيّة نسبياً، ولدنا في غمرة الصراع والتضحية. كلانا تأسس على يد مهاجرين فرّوا من اضطهاد ديني في بلدان أخرى. وكلانا نهض على عقائد جوهرية محددة، مفادها أنّ الله يسهر على شؤون الناس، ويحفظ قيمة الحياة»!

ألا تشغّل هذه البلاغة طواحين أحمدي نجاد؟ وبالتالي، ألا يتبادل الفريقان تسيير المياه إلى طواحين الآخر، والفارق الوحيد ربما يظلّ سؤالاً كمّياً وليس نوعياً: مَن يضخّ أكثر في طواحين الآخر؟

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

حدث بالجزائر.. قصة حب احرقت مدينة

عابد شارف*

■ فيصل شاب جزائري عادي جدا. انه لم يكن يمارس السياسية ولم يكن نجم كرة قدم. كان فيصل يشتغل حدادا في البلدة التي يسكنها، زرالدة، غرب العاصمة. بلدة معروفة بشواطئها الجميلة ومنتجعاتها السياحية العديدة. لكن فيصل يعيش بعيدا عن البحر، حيث كان يقطن في منزل تقليدي مع عائلته رغم أنه تجاوز الثلاثين. وكان فيصل يقضي وقته بين العمل والأحلام، وأكبر حلم له هو الزواج من فتاة يحبها، فتاة تسكن نفس البلدة، سبق له أن غازلها فاستجابت له، وخطبها من أبويها فقبلته. ثم جاءت المأساة.

في ليلة السبت 4 الى الأحد 5 اذار (مارس) الجاري، على الساعة الثالثة صباحا، توجه فيصل الى مقر الشرطة في زرالدة. وكان يحمل معه «شاقورا» مخبأ تحت ثيابه. وفور دخوله مقر الشرطة، توجه الى أحد رجال الأمن القائم بالمداومة، فسدد له ضربتين أصابته بجروح خطيرة في ذراعيه، لأن الشرطي الذي فوجئ حاول أن يدافع عن نفسه بيديه ولم يتمكن من استعمال سلاحه.

تدخل شرطي آخر فتلقى بدوره ضربة أصابته في الكتف، فتراجع الى الوراء. وعاد فيصل بشاقوره ليضرب الشرطي الأول، وعندها، قدم شرطي ثالث فاطلق النار من مسدسه على فيصل أربع أو خمس مرات، فارداه قتيلا.

وكانت قصة حب سبب هذه المأساة. فكان فيصل ينوي الزواج من خطيبته، لكنه لاحظ قبل أشهر أنها ليست متحمسة للزواج منه، ثم قالت انها تريد اعادة النظر في علاقتهما. وسمع فيصل كلاما عن علاقة تكون قد أقيمت بين حبيبته وأحد رجال الشرطة العاملين في زرالدة. ويقول أصدقاؤه أن الشرطي احتقره بطريقة أو أخرى، فقام ذات ليلة على الساعة الثالثة الا الربع، وقال لأمه التي سألته عن سبب هذا الخروج المبكر أنه ذاهب الى المسجد ليصلي صلاة الفجر، لكن توجه الى مقر الشرطة الموجود على بعد 300 متر لبثأر من الشرطي الذي أهانه، فكانت الفاجعة.

انتشر خبر وفاة فيصل في المدينة صباح يوم الأحد. وقال أصدقاؤه ان رجال الشرطة قتلوه لأنه رجل بسيط، ليست له سوابق عدلية، ويعرف في المدينة أنه «ناس ملاح» أي أنه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر. وتجمع الشباب في مدينة زرالدة طيلة الصبيحة، وشكلوا مجموعات ليتحسروا على ما وقع. وبعد الظهر، كانت أعدادهم هائلة في شوارع المدينة، وكان التوتر واضحا في شوارع البلدة الهادئة. وفجأة اشتعلت الشرارة.

لا يستطيع أحد أن يقول كيف بدأت المواجهة ومن رمى الحجرة الأولى. لكن بسرعة فائقة تحول الشارع المؤدي الى مقر الأمن الى ساحة معركة بين شباب المدينة وقوات الأمن، حسب سيناريو معتاد تعلم الجزائريون أن يعيشوا به منذ أحداث تشرين الاول (أكتوبر) 1988، لما اندلعت مسيرات احتجاجية كبرى زعزعت النظام القائم آنذاك ودفعت السلطة الى اقامة التعددية الحزبية. وتعلم الشباب أن يحتجوا بعنف بطريقة تشبه تلك التي يستعملها الفلسطينيون أثناء الانتفاضة.

ومرت البلاد بعد تشرين الاول (أكتوبر) 1988 بمرحلة ديمقراطية لا مثيل لها، مع بروز أحزاب وجمعيات وصحافة حرة. وتركت هذه المرحلة أثرا كبيرا في السلوك السياسي والاجتماعي للجزائريين، قبل أن تدخل الجزائر «عشرية حمراء» على اثر ايقاف الانتخابات في كانون الثاني (يناير) 1992 وتمرد الاسلاميين. وخلفت الحرب الداخلية ما يقارب 200 ألف قتيل، قبل أن تشرع السلطة والمجموعات المسلحة في مفاوضات أدت الى العفو عن المتمردين شريطة أن يتخلوا عن السلاح ويغادروا السياسة. وتم تنظيم استفتاء في ايلول (سبتمبر) الماضي للموافقة على هذا المشروع الذي تبناه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وصدرت القوانين الضرورية لتطبيقه هذا الأسبوع.

لكن سكان زرالدة لم يخرجوا الى الشارع ليساندوا مشروع الرئيس بوتفليقة أو يعارضوه، انما خرجوا الى الشارع للاحتجاج ضد ما يسمونه «الحقرة»، وما يعتبرونه احتقارا للمواطن البسيط من طرف السلطة بمختلف مكوناتها، سواء كانت ادارة أو قوات أمن أو جيش. وبطبيعة الحال فان السلطة لا تعتبر هذه الظاهرة التي انتشرت احتجاجا، بل تصفها بأنها «أعمال شغب».

وفعلا، قام المحتجون في زرالدة بحرق احد البنوك العمومية. وأثناء الهجوم على هذا البنك، حاول أحد العاملين أن يفر بجلده فحاصره المتظاهرون، لكنه قفز من النافذة بالطابق الأول فأصيب بكسور في رجله اضطر بعدها الى تلقي عملية جراحية تركته معاقا جزئيا ما تبقى من حياته.

وأغلبية المحتجين يعرفون هذا الموظف في البنك، لأنه هو الآخر الصديق والجار. لكن ذنبه أنه كان في مكان اختار المتظاهرون أن يهاجموه لأنه أقرب المباني العمومية من مركز الشرطة. وتحولت شوارع المدينة الى ساحة معركة خلال دقائق قليلة. أقيمت المتاريس وأحرقت العجلات المطاطية في الشوارع، وبرز زعماء جدد لقيادة الاحتجاج، معظمهم شباب عاطلون وجدوا فرصة لتصفية حسابات مع سلطة أو ممثلي سلطة يعتبرهم سبب المأزق الذي يعيشه هؤلاء الشباب.

ويبقى الخبراء في علم النفس وعلم الاجتماع محتارين أمام هذه الظاهرة التي انتشرت في الجزائر حتى أنها أصبحت الطريقة الوحيدة للاحتجاج. ويقول أحد متتبعي هذه الظاهرة أن هناك «عنفا موجودا بكثافة في المجتمع، يجد فرصة لاستعماله في مثل هذه الظروف». ويضيف أن «الحرمان لا يجد أحزابا وجمعيات ذات مصداقية لتأطيره، فينفجر بطريقة عشوائية».

ويقول أحد أبرز علماء الاجتماع في الجزائر أن «السلطة الجزائرية دمرت كل المؤسسات التي يمكن أن تحتوي غضب الشارع وتستعمله بطريقة سلمية، ولم يبق أمام المواطن الا العنف ليؤكد أنه موجود». ويضيف أن «تجارب السنين الماضية أكدت لهؤلاء الشباب أن طريقة الاحتجاج هذه انتحارية ولا يمكن أن تؤدي الى نتيجة، لكنهم لم يجدوا أحسن منها ولا بديلا لها». ويبقى اختيار كل الأطراف متعلقا بموقف السلطة التي تعرف جيدا أن المجتمع قد أصبح خاليا من كل الهياكل التي يمكن أن تلعب دور الملجأ أو الحكَم، لكنها لا تقوم بأية مبادرة لتغيير الوضع، مما يجعل أعمال العنف هذه وسيلة احتجاج في البلاد كثيرا ما تؤدي الى سقوط ضحايا. ففي يوم 7 آذار (مارس)، أشارت جرائد محلية الى مظاهرات مماثلة في أربع مدن مختلفة، في مدينة خميس الخشنة، قرب العاصمة، وفي مدينة القل، بشرق البلاد، وفي الوادي، بالشمال الشرقي للصحراء، وأخيرا في برج منايل، بمنطقة القبائل.

ورغم اختلاف الأسباب التي تؤدي الى الاحتجاج، فشكلها معروف، مع المواجهات وحرق المباني العمومية وجرح أو قتل عدد من المواطنين أو رجال الأمن. وهي «لا تعبر عن مطلب ما في أغلب الأحيان، انما تعبر عن وضع بسيكولوجي جماعي متأزم، لأن أغلبية الناس يحسون أنهم في مأزق». ولاحظ وزير أول سابق مثلا أن «الكل يشكو في الجزائر، فالغني يشكو لأنه ليس مطمئنا والوزير يشكو لأنه لا يعرف ماذا سيحدث غدا. فكيف يكون وضع المواطن البسيط في مثل هذه الحالة؟».

وما يزيد قلق الجزائري هو ذلك الشعور أن الطرق القانونية والسلمية لا توفر له مخرجا، مما يدفعه الى تصرف شبه انتحاري بتخريب المنشآت التي أقيمت لفائدته مثل المدارس ومقرات البلديات وغيرها. ويقول مختص في علم النفس أن «الاحتجاج العنيف بهذه الطريقة يمكن أن نعتبره محاولة انتحار جماعية، لأن المواطن يدفع ثمنه غاليا، سواء لما يُلقى عليه القبض ويودع السجن، أو لما يدمر الهياكل التي تخدمه، أو لما يموت في المواجهات مثلما حدث ذلك في عدد من المدن». ويفرق هذا المثقف الجزائري بين «العملية السياسية التي يتم تنظيمها بهدف واضح وطبق طرق معروفة من جهة، وبين العمليات العشوائية التي يخسر فيها كل الأطراف».

لكن الكل يجمع على أن هذا الوضع جاء سببا لغياب الهياكل التقليدية لتنظيم المجتمع. ويلخص أحد السياسيين الوضع في هذه الصورة الكاريكاتورية فيقول ان المواطن يتوجه مرة أولى الى البلدية أو القاضي أو الوالي فلا يجد من يصغي اليه، ثم يقطع الطريق أو يحرق مقر البلدية فتقبل السلطة أن تتفاوض معه. وحتى ان رفضت فانه أثبت وجوده، حتى لو أدى به ذلك الى الانتحار».

ومن جهة أخرى، فان ظاهرة الانتحار بدورها انتشرت بصفة رهيبة في الجزائر، خاصة عند الشباب. ورغم غياب احصائيات دقيقة، يقول أحد الأطباء النفسانيين ان «الوضع النفسي السائد في المجتمع الجزائري بصفة عامة يشجع انتشار الظاهرة». ويضيف أن «الطب يعجز أمام وضع كهذا، لأن المطلوب هو القضاء على هذا الشعور العام بالفشل قبل التكفل بالأشخاص».

ولا يُعرف هل أن فيصل الذي توفي ليلة السبت الى الأحد في زرالدة، كان على علم بكل هذه التحاليل. لكن يكفيه أنه مات ليدافع عن صورة كان يحملها عن حبيبته، فسقط ضحية للحب، وأحرقت المدينة بعده، للثأر له. فكان من أنصار «روميو»، وترك دور «نيرون» لأهل السلطة وأولئك الذين فضلوا بقاءهم في السلطة حتى ولو أدى ذلك الى انتحار الشباب، أي الحياة.

* كاتب سياسي من الجزائر

كين ليفنغستون بين التعويم والاغراق اعلاميا

د. يحيى العريضي

■ لا تغيب التناقضات ولا الصراعات، هذه طبيعة الكون، وربما تكون هذه الديناميكية سر استمرار الوجود، لا حسما للصراع، هناك غلبة هناك يد أعلى انها يد الاذكى والاكثر دهاء لا الاقوى عدة وعديدا او الانقى حسبا ونسبا وقيما.

تغيرت خلال ساعات موجات الهجوم الضارية على كين ليفنغستون محافظ لندن. صدر الحكم عليه بتجميد عمله اربعة اسابيع، قال صحبه لقد طعنت الديمقراطية بالصميم، فكيف لثلاثة تشكلت منهم محكمة لم ينتخبهم احد ديمقراطيا ان يصدروا حكما على رجل انتخبته الملايين.

فتح عليه اعداؤه أبواب جهنم وأصلوه اوصافا ونعوتا لم تطلق من قبل، اعداؤه يمتلكون تأثيرا منقطع النظير على موجات الاثير الاذاعي والتلفزيوني والصحافي. عنفوه، هزأوه، حاكموه على جريمة كان يمكن ان يكافئوه عليها. وجريرته انه وصف صحافيا ملحاحا بأنه كحارس لاحد مراكز الاعتقال النازية. كان يمكن ان يعتبر العبارة تذكيرا بالظلم الذي وقع على اليهود تاريخيا، لكن أعداء كين لفينغستون حسموا امرهم واصدروا حكمهم عليه منذ زمن بأنه عدو اسرائيل. فحتى لو اشاد باسرائيل ليل نهار فلن تقبل توبته ـ نقول حتى ـ فالرجل لم يعتذر لاحد لم يخطئ معه يوما.

جريمة كين لفنغستون بانه لم يجعل من مهمته اضافة لرعايته لمدينة لندن، الاطراء والاشادة باسرائيل واليهود ليل نهار، بل اهتم ـ الى جانب اهتمامه بمدينته وبالاكثريات والاقليات وبالمسيحيين واليهود ـ اهتم الرجل بالمسلمين واعتبرهم بشرا مثل باقي البشر.

لم آت بجديد في السطور السابقة، ولكن ما لفت نظري ودعاني لتناول هذا الموضوع هو تحول دراماتيكي في التغطية الاعلامية لمسألة كين ليفنغستون، ليس باتجاه تكثيف او تصعيد الهجوم عليه، بل على العكس تماما أي تخفيض وانقاص الاهتمام به والسعي لسحب القصة من التداول، ومن هنا اتت المقدمة حول التفوق والغلبة للاذكى.

لقد تيقن مستهدفو كين لفينغستون ان الحملة التشويهية لشخص هذا العمدة بدأت تولد غيظا وألما وحنقا عند نسبة هائلة من المجتمع البريطاني تشير الى تحكم وتسلط ممارسة القوى المتحكمة بوسائل الاعلام وقوى تغذي توجهات سياسية واعلامية معينة، مما قد يقلب السحر على الساحر ويعكس موجة الهجوم على الهاجمين، تتدرج آراء الناس ـ حسب استطلاعات للرأي من معاد متطرف للعمدة ليفنغستون الى مناصر متطرف له، واثر الحملة الشرسة اخذت الاطياف المندرجة بين المعادي والمناصر تميل اما نحو المحايدة تجاه الموضوع او تناصر الرجل الذي تشعر بأنه يتعرض لحملة ظالمة. من هنا اتى الانكفاء والسعي لسحب المسألة تدريجيا من التداول.

يجري ذلك على صعيد التغطية الاعلامية وموجات برمجة الرأي العام أو التأثير به. الان بدأ الضخ الاعلامي التدميري يأخذ اتجاها آخر، فالتركيز ليس على رأس الرجل فقصة رأسه سحبت من التداول مرحليا، وبدأ تركيز النار على عمله ومحيطه، وبدأت البرامج الهادفة تسأل المواطنين البريطانيين عن امنهم وأمانهم في مدينة لندن، عن استعداد الشرطة لمساعدتهم او انقاذهم عندما يقعون في ورطة، عن الضرائب، عن الخدمات، وكأننا امام حملة تجييشية لنسف مصداقية الرجل عبر تشويه كلما ما انجزه الرجل لمدينة لندن حتى الان.

ما وراء أكمة ازاحة القصة من التداول وما يخطط من ارادوا انهاء كين ليفنغستون، ومحاولات هؤلاء لنسف سيرة الرجل أو انهاء عمله لن تتوقف ولا احد يدري اين ستصل يد المكيدة لهذا الرجل، لكن المؤكد هو ان هذا الرجل للاسف لن يبقى عمدة لندن.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(212 37)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
*email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk*
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN